

قرار تنفيذي

إعلان حالة الطوارئ في مقاطعة سوفولك

حيث أنه في 18 أغسطس/ آب 2024 ، واستمرارا بعد ذلك ، خلقت العواصف الشديدة ظروفًا خطيرة تشكل خطرا وشيكا على وسائل النقل العام وخدمة المرافق والصحة العامة وأنظمة السلامة العامة في مقاطعة سوفولك ؛

حيث أنتجت العاصفة ما يقرب من 10 بوصات من الأمطار وكانت حدثًا لهطول الأمطار لمدة 1-1000 عام لأجزاء من مقاطعة سوفولك ، مما أدى إلى حالة طوارئ من الفيضانات المفاجئة التي تسببت في إغلاق الطرق والانجراف ، واضطرابات السفر ، والأضرار التي لحقت بالممتلكات العامة والخاصة ، والتي تشكل تهديدا للصحة والسلامة العامة ؛

وعليه، فإنني، أنا كاثي هوكول، حاكمة ولاية نيويورك، وبموجب السلطة المخولة لي بموجب دستور ولاية نيويورك والمادة 28 من المادة B-2 من القانون التنفيذي، أجد بموجب هذا أن كارثة قد وقعت ولا تستطيع الحكومات المحلية المتضررة الاستجابة لها على النحو الملائم. لذلك ، أعلن بموجب هذا حالة طوارئ الكوارث الحكومية اعتبارا من 23 أغسطس/ آب 2024 لمقاطعة سوفولك. يسري هذا الأمر التنفيذي حتى 22 سبتمبر/ أيلول 2024؛ و

علاوة على ذلك ، وفقا للمادة 29 من المادة B-2 من القانون التنفيذي ، وجهت بتنفيذ خطة الولاية الشاملة لإدارة الطوارئ وأذنت ، اعتبارا من 18 أغسطس/ آب 2024 ، لوكالات الولاية ، حسب الضرورة ، باتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية ممتلكات الولاية ومساعدة الحكومات المحلية والأفراد المتضررين في الاستجابة لهذه الكارثة والتعافي منها وتقديم المساعدة الأخرى حسب الضرورة لحماية الصحة والسلامة العامة.

بالإضافة إلى ذلك ، يفي هذا الإعلان بمتطلبات CFR 390.23 (b) 49 ، والتي توفر إعفاء من CFR 49 الأقسام 395.2 و 395.5. هذا الإعفاء من قواعد ساعات خدمة شركات النقل الفيدرالية ضروري لضمان أن تتمكن أطقم العمل من تطهير الطرق الحيوية وتسريع حركة أطقم استعادة طاقة المرافق إلى ولاية نيويورك ؛

علاوة على ذلك ، بموجب السلطة المخولة لي بموجب القسم a-29 من المادة B-2 من القانون التنفيذي لتعليق أو تعديل أي قانون أو قانون محلي أو مرسوم أو أمر أو قاعدة أو لائحة أو أجزاء منها مؤقتا ، إذا كان الامتثال لهذا النظام الأساسي أو القانون المحلي أو المرسوم أو النظام أو القاعدة أو اللائحة من شأنه أن يمنع أو يعيق أو يؤخر الإجراء اللازم للتعامل مع حالة الطوارئ الناجمة عن الكوارث ، أعلق أو أعدل بموجب هذا مؤقتا ، للفترة من تاريخ هذا الأمر التنفيذي حتى 22 سبتمبر/ أيلول 2024 ، القوانين التالية:

المادة A-5 من قانون البلدية العام بالقدر اللازم لشراء اللوازم والخدمات ، بما في ذلك البناء والمعدات دون اتباع عمليات الإشعار والشراء القياسية ؛

القسم G-97 من قانون مالية الولاية ، بالقدر اللازم لشراء المواد الغذائية والإمدادات والخدمات والمعدات أو تقديم أو تقديم خدمات مركزية مختلفة لمساعدة الحكومات المحلية المتضررة والأفراد والكيانات الأخرى غير الحكومية؛

القسم 112 من قانون مالية الولاية ، إلى الحد الذي يتفق مع المادة الخامسة ، القسم الأول من دستور الولاية ، وبالقدر اللازم لإضافة أعمال ومواقع ووقت إضافي إلى عقود الولاية ؛ و

الأقسام 163 من قانون مالية الولاية والمادة C-4 من قانون التنمية الاقتصادية ، بالقدر اللازم لشراء السلع والخدمات والتكنولوجيا والمواد دون اتباع عمليات الإشعار والشراء القياسية.

مقدم تحت يدي وختم الملكة الخاص للولاية في مدينة الباني في هذا اليوم
الثالث و العشرون من شهر أغسطس/ آب في عام ألفين وأربعة وعشرون.

من قبل الحاكمة

سكرتير الحاكمة